

يقوم رجال القانون بأدوار مختلفة في المجتمع كقضاة أو محامين أو مستشارين أو وسطاء أو والنسبة الأكبر منهم يخدمون مجتمعهم بتمثيل مصالحهم أفراداً كانوا أو مؤسسات أمام المحاكم القضائية والأجهزة الإدارية. ويحتاج طالب الحقوق الذي يسعى أن يكون أحد هؤلاء الرجال إلى أساس من المعلومات القانونية ليتمكن من البناء عليه في دراسته والقيام بمهامه وواجباته. من المعلومات وتنظيمها وإدراجها في مستندات خطية هي أعظم المهارات التي يجب على الطلبة اكتسابها وتوسيعها في مراحل التدرج وما بعد التدرج، وطرق وأساليب لجمع المعلومات القانونية واستثمارها في الزمان والمكان المناسبين وهي تسمى بالمنهجية القانونية 2 كما يمكن تسميتها بمنهجية البحث العلمي في البحث القانوني ما لأنها لا تهدف إلى تعميق المحاضرات التي يلقيها الأساتذة على الطلاب كما أنها ليست مختصة وإنما هي مادة مشتركة لكل المواد، وقد اعتمدت كوحدة منهجية في جميع أطوار الدراسة في الجامعة الجزائرية. حيث تنشأ لدى فلايكتفي الطالب بمراجعة وحفظ المحاضرات النظرية ثم محاولة استرداد المعلومات بطريقة آلية قد تصطدم بمشكل النسيان عند الاسترجاع، هو والاستعمال مما ينعكس إيجاباً على تحصيله العلمي وعلى حياته المهنية فيما بعد. إلا أنه من خلال تجربتي المتواضعة في تدريس مادة المنهجية على مدار أربع مواسم دراسية لاحظت أن معظم الطالب يتعاملون مع مادة المنهجية كإحدى المواد النظرية التي تحفظ وتنسى بعد الامتحان مباشرة، غير أساسية، كما أن الكثير منهم يعتقدون أن الرسالة أو الأطروحة أو المقالة هي عملية دون أن يدركوا أن هذه المعلومات التي يتلقونها في الكتب، والمحاضرات ليست أكثر من مادة خام عليهم استخدامها بأسلوب وطريقة فنية،